واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة بين الفرص والمخاطر

د. لموشي زهية *

تاريخ الاستلام: 2018/01/26 تاريخ القبول: 2018/09/30 تاريخ النشر: 2018/10/15

الملخص:

يشكل البعد الاقتصادي التطور الأهم في مسيرة مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه سنة 1981، حيث شهد هذا المجال العديد من الإنجازات في سبيل تفعيل التكامل الاقتصادي الخليجي وتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة. خاصة في ضوء الإدراك الكامل من جانب دول مجلس التعاون لأهمية الاقتصاد كمحرك للعلاقات الدولية ومحدد لمكانة الدول وأهميتها على الساحة الدولية، وفي ضوء الإدراك بأن التكامل بين دول المجلس أصبح يمثل الخيار الأمثل لمواجهة المستجدات المحلية والخارجية، فقد أثبتت تجربة التنمية في دول المجلس في العقود الماضية عدم قدرة الاقتصاديات المحلية منفردة على النجاح في هذا النهج نظرا لصغر حجم الموارد من جهة وضيق نطاق السوق المحلية من جهة أخرى خصوصا في ظل عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى والعولمة. ولقد تم اختيار تجربة التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربي كحالة للدراسة نظرا لما تطرحه هذه التجربة كنموذج متميز من نماذج التكامل التي تتأثر حركتها بمجموعة من المحددات الهيكلية والخصائص التي تتميز بها عن بقية حركات التكامل المعاصرة في البلدان النامية. كما أن اتجاهات التنمية المعاصرة في هذه المجموعة تشير إلى ارتباطها الوطيد والمباشر بثلاث دوائر جغرافية – اقتصادية، وهي دائرة شبه الإقليمية التي تضم أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، والدائرة الإقليمية التي تضم مجموعة الأقطار العربية، والدائرة الدولية التي تضم بالدرجة الأولى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ومنظمات الأمم المتحدة .

الكلمات المفتاحية: دول مجلس التعاون الخليجي، الواقع الاقتصادي، مؤشرات العولمة، الاندماج العالمي.

Abstract:

The economic dimension is the most important development in the Gulf Cooperation Council (GCC) since it was established in 1981. This field witnessed many achievements in order to activate Gulf economic integration and realize full economic unity. Especially in the light of the GCC countries' full recognition of the importance of the economy as an engine of international relations. It is specific to the status of countries and their importance in the international arena. In the light of the realization that GCC integration is the best option to face domestic and foreign developments, In the last decades, local economies have been unable to succeed in this approach due to the small size of resources and the narrowness of the domestic market, especially in the era of major economic blocs and globalization. The experience of the economic integration of the Arab Gulf countries was chosen as a case study because this experience is presented as a distinct model of integration models whose movement is influenced by a set of structural determinants and characteristics that characterize them from other contemporary integration movements in developing countries. The current trends in development in this bloc indicate its close and direct link with three geo-economic circles. It is a sub-regional department that includes the countries of the Arab Gulf Cooperation Council, the regional department which includes the Arab countries group, and the international circle, which includes mainly countries Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) and United Nations organizations.

Keywords: GCC countries, economic reality, indicators of globalization, global integration.

*د.لموشي زهية ،استاذة محاضرة قسم ب ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدى – أم البواقي الجزائر.

مقدمة:

شهدت مسيرة التعاون العربي بروز منظمة جديدة داخل كيان التعاون الإقليمي العربي، وذلك لدى الإعلان في 14 فبراير 1981 عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونظرا لأهمية هذه التجربة ليس فقط في كونها محور اهتمام البحث الجاري، وإنما لكونها تبلور مجموعة من الانعكاسات بعيدة الأثر على مسيرة التعاون الإنمائي للدول العربية والدول النامية بشكل عام، خاصة في خضم ما يحدث على مستوى الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات وتطورات ناتجة عن ثورة تكنولوجيا المعلومات، والعولمة، لذلك فقد أصبح السوق العالمي أكثر تعقيدا وتنافسية، حيث أسهمت العولمة بشكل كبير في توحيد أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم وسلوكاتهم، وكذلك توحيد العملية الإنتاجية. كما أنها لا تزال تزيل الحواجز السياسية، والاقتصادية والتكنولوجية وتسهم في الابتكارات والتجديد، ومن الأجل الحصول على ميزة تنافسية في سوق عالمي دائم التغير والتنافس تم تطبيق العديد من الاستراتيجيات حول العالم. ويعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي تسعى دول الخليج العربي لتجسيده هو واحد من هذه التوجهات الفعالة التي يمكن توظيفها لتحقيق الميزة التنافسية والرفاهية الاقتصادية لشعوبها عبر العولمة، كما انه قد يحقق العديد من المزايا الاقتصادية لذلك سيتم التطرق أولا مفهوم مجلس التعاون لدول الخليج العربية ثم إلى واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وكذا توضيح المؤشرات الدالة على عولمة اقتصاديات هذه الدول وبعدها سنتطرق إلى أهم الفرص والتحديات التي تفرضها العولمة على هذه الاقتصاديات.

1- أهمية البحث:

لقد أصبحت العولمة الاقتصادية أحد أهم المعالم الرئيسية في النشاطات الاقتصادية العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، فلم يقتصر تأثيرها على الأوجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعالم فقط، بل إنها تضع النظام الاقتصادي العالمي في مواجهة تحديات لم يسبق لها مثيل، لذلك لم تحظ قضية باهتمام كل دول العالم على المستوى الرسمي والشعبي مثل قضية العولمة باعتبارها أهم الظواهر التي تجتاح البشرية في القرن الحادي والعشرين، واستطاعت استقطاب الشرائح الفكرية المتعددة الانتماءات والتخصصات من اقتصاديين وسياسيين ومثقفين لا يربطهم سوى اهتمامهم بجملة التغيرات النوعية المتلاحقة التي يشهدها العالم في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها والتي تعدت نطاق الدولة وتجاوزت الحدود، ومن ثم أصبحت دراسة العولمة وعلاقاتها بالتكتلات الاقتصادية أمرا بالغ الأهمية وعلى اعتبار دول الخليج العربي من الدول التي تسعى جاهدة لتطوير اقتصاداتها وتفعيل تكاملها الاقتصادي هذا ما يوجب عليها ضرورة الاهتمام، بالتزامن والتداخل في طبيعة الالتزامات والمزايا بين الإطارين، العولمة والتكتل وإلى إثارة التساؤلات حول مدى توافق والتضاد بين توجهات التعاون والتكامل الاقتصادي وما قد تسفر عنه من أثار وانعكاسات جديدة في إطار التكتل ضد خارجه.

2- **إشكالية البحث:** على ضوء ما سبق تتجلى معالم الإشكالية الرئيسية لبحثنا حول:

كيف ستتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من تعظيم منافعها والاستفادة من مزايا اندماجها العالمي في ظل ما تتيحه العولمة من فرص وما تفرضه من تحديات؟

3- **فرضيات البحث:** اعتمدنا في بحثنا هذا على الفرضيات التالية:

- يعتبر التكامل الاقتصادي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الأسلوب الأنجع لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بها؛
- تسعى العولمة لتحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية انتقال رؤوس الأموال وهذا حتما سيشكل خطرا على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي لأنه سيقضى على صناعاتها المحلية ويزيد من تبعيتها للدول المتقدمة؛
- تحديات العولمة فرصة لبناء تكامل اقتصادي خليجي.

4- منهج البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عن طريق جمع البيانات وتحليلها، ومن ثم تقييمها بالاعتماد على البيانات الواردة في الدراسات والتقارير الصادرة من طرف الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي كما قد تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع التي تضمنت العديد من الكتب والبحوث والتقارير والمؤتمرات التي تناولت هذا المجال من البحث.

5- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

1- التعرف على الواقع الحالي لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

2- توضيح وتحليل لأهم مؤشرات عولمة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

3- تسليط الضوء على التفاعلية بين اقتصاديات دول مجلس التعاون والعولمة في ظل التحديات والفرص

6- هيكل البحث:

على ضوء ما سبق يمكننا تقسيم البحث إلى ما يلي:

- التعريف بمجلس التعاون الخليجي؛
- واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي؛
- مؤشرات عولمة اقتصاديات دول مجلس التعاون؛
- الفرص والتحديات التي تفرضها العولمة على إ دول المجلس.

أولا: التعريف بمجلس التعاون الخليجي وأهم إنجازاته المشتركة

تعددت التعاريف الخاصة بمجلس التعاون الخليجي، حيث أن الميثاق لم يعرف المجلس تعريفا دقيقا، شأنه شأن المنظمات الدولية الأخرى، وكذلك العموميات التي شملتها أهدافه، فيعرفه بعضهم بأنه: " تنظيم دولي إقليمي محدود العضوية ذو طابع قومي، حيث يربط الدول الأعضاء علاقات خاصة وسمات مشتركة متشابهة، كما أنه يعتبر تنظيما حكوميا ذا اختصاص عام، لأعضائه صفة الدولية ونشاطه شامل لمختلف المجالات ".[1]

[1] رجب يحي حلمى، مجلس التعاون لدول الخليج العربية : رؤية مستقبلية ، دراسات قانونية، سياسية ،اقتصادية ،مكتبة دار العروبة، الكويت،1983، ص 91.

كما يرى بعض الاختصاصيين أن مجلس التعاون بدوله الست: " يعد منظمة إقليمية وفقا لمعايير الأمم المتحدة على الرغم من مقولة بعضهم بان الدول الست بموقعها الجغرافي لا تشكل منطقة إقليما بالمفهومين الجغرافي والقانوني ".[2]

ويؤكد بعضهم الآخر على أن مجلس التعاون الخليجي هو: " منظمة دولية إقليمية عامة الاختصاص لتوافر العناصر الأساسية الواجب توافرها لقيام المنظمات الدولية الحكومية وهي: العنصر الدولي، عنصر الرضا، وعنصر الدوام والاستقرار، وعنصر الإرادة الذاتية " [3].

وبعد مؤتمر القمة الذي عقد في الكويت سنة 1985 والذى يرى بأن المجلس ذو صيغة تعاونية فقط وهو عبارة عن " صيغة تعاون بين ست دول تتشابه في أنظمتها واقتصاداتها وجغرافيتها، وتترابط في مصيرها، وفي مستقبلها، فالمجلس ليس تجمعا ولا حلفا، وإنما إطار تعاوني يعتمد على التنسيق الاقتصادي والتعاون الدفاعي والتقريب السياسي ". [4]

والجدير بالأمر أننا نلاحظ بأنه ليس هناك تعريف محدد لمجلس التعاون، بل كل ما هناك هو عبارة عن اجتهادات من المفسرين والقائمين بالمجلس، وإن كان أصحاب الاختصاص في القانون الدولي يجمعون تقريبا على أن مجلس التعاون له صفات " منظمة دولية إقليمية "، إلا أننا نضيف إلى ذلك صفة أخرى، وهي أنه محدود العضوية.

ثـــانيا: واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

إذا كان الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة مجلس التعاون قد منحها منذ القدم أهمية استراتيجية جعلتها محط اهتمام العالم عبر مختلف الأزمان، فإن اكتشاف النفط والغاز قد أضاف لهذه الأهمية بعدا استثنائيا، حيث أصبحت دول المجلس محور الارتكاز العالمي في أسواق الطاقة، وتضطلع بدور عالمي مهم على خارطة التفاعلات الاقتصادية والمالية والتجارية، لذلك فلا بد من تسليط الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول وكذا التطرق لواقع ووضعية قطاعاتها سواءا التعدينية وغير التعدينية وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال:

I. تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي لدول مجلس التعاون خلال الفترة من 2009 إلى 2017

إن الزيادة الكبيرة في عدد السكان بدول مجلس التعاون وفي حجم القوى العاملة، والتطورات الاقتصادية المتتالية قد اسهمت في مجموعها في النمو الكبير الذى شهده الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 1.4 تريليون دولار خلال سنة 2011، مقابل 1.1 تريليون دولار سنة 2010 وبمعدل نمو قدره 27 % خلال عام واحد

الشكل رقم (01): تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2009 إلى 2017

[2] نايف على عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (من التعاون إلى التكامل) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28)، ص 151 .

[3] عطية حسين أفندى عطية ، مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولى ، مجلة التعاون ، العدد 13 ، آذار / مارس 1989 ، ص ص 22 ، 23 .

[4] عبد الله فهد النفيسى ، (مجلس التعاون الخليجى : الإطار السياسى والاستراتيجى) ، مجلة الخليج العربى ، العدد 1 سنة 1983 ، ص ص 18 ،19

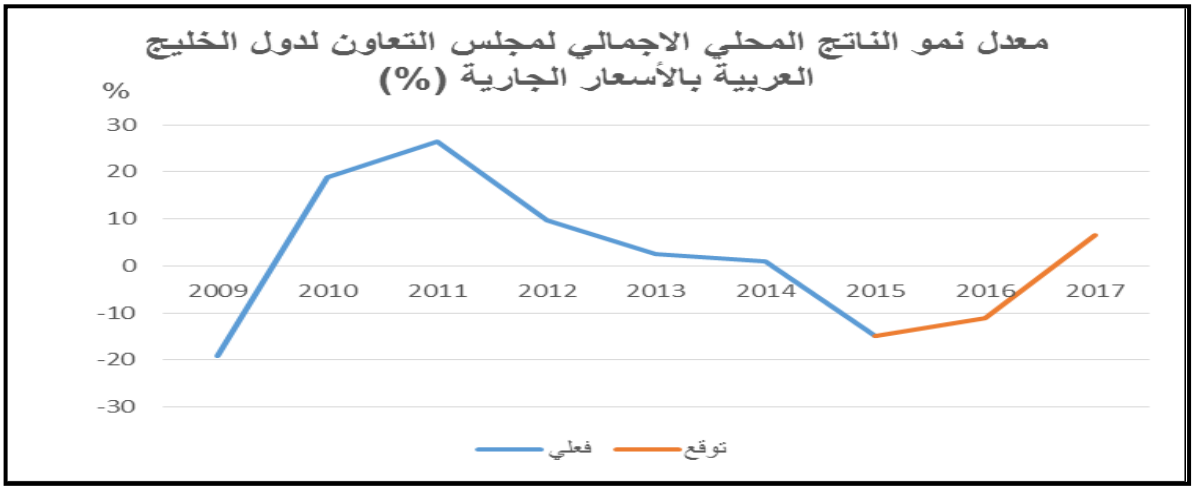

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آفاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج 2016-2017، أغسطس 2016، ص2.

ولقد تواصلت الزيادة في الناتج المحلى ليبلغ 1.1 تريليون دولار سنة 2010، ليرتفع الى 1.4 تريليون دولار سنة 2011، أي أن الناتج المحلى الإجمالي زاد بنسبة 626 % في سنة 2011 عن مستواه في سنة 1983، وبنسبة زيادة قدرها 311 % عن مستواه في سنة 2000 [1]، وإن كان سنة 2009 قد شهد انخفاضا في الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنة بسنة 2008، حيث بلغ الناتج المحلى الإجمالي حوالى 1.1 تريليون دولار، وانخفض سنة 2009 إلى 911.4 مليار دولار وذلك بسبب الأزمة العالمية إلا أنه قد عاد واتخذ اتجاها تصاعديا في سنة 2010 حيث بلغ 1.1 تريليون دولار بنسبة زيادة تقدر ب 21 % عن مستواه في 2009 وواصل ارتفاعه ليبلغ بالتقريب 1.4 ترليون دولار في سنة 2011.

وقد أشارت توقعات المركز الاحصائي بأن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سينكمش بنسبة 11 % سنة 2016 وذلك بصورة أقل سنة 2015 والبالغ 15% تقريبا. ويتأثر معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بدرجة كبيرة بتغير أسعار النفط. حيث تراجع متوسط سعر سلة أوبك بين سنتي 2014 و2015 بنسبة 50% تقريبا (من 96.3 دولار للبرميل إلى 49.5 دولار للبرميل). ومن المتوقع أن يستمر في التراجع بنسبة 17% بين سنتي 2015 و2016 ليصل إلى 41 دولار للبرميل. وحسب توقعات المؤسسات الدولية المختصة في أسواق السلع الأولية. فمن المحتمل أن يتحسن سعر النفط سنة 2017 بنسبة 16 % عن مستواه في سنة 2016 مما يرفع توقعات النمو في الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون إلى 6.6% في سنة 2017.

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء،" دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية " ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص 63 .

وفي المقابل، من المتوقع أن يأخذ القطاع غير النفطي دور القيادة في النمو الاقتصادي في هذه الفترة في ظل تراجع أسعار النفط، حيث أشارت توقعات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون إلى ان القطاع غير النفطي سينمو بمعدل 3.5% و3.9%، في سنتي 2016 و2017 على التوالي، وهي معدلات أقل من متوسط النمو الذي تحقق في القطاع غير النفطي خلال الفترة 2011 إلى 2015 والبالغ 5.6%، مما يشير إلى الأثر غير المباشر لتراجع النفط على اقتصاد دول مجلس التعاون. ومن المتوقع أن تقود قطاعات البناء والتشييد والنقل والتخزين والمواصلات النمو الاقتصادي لمجلس التعاون في سنتي 2016 و2017

الشكل رقم (02): تطور معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي لمجلس التعاون لدول الخليج خلال الفترة من 2009 إلى 2017

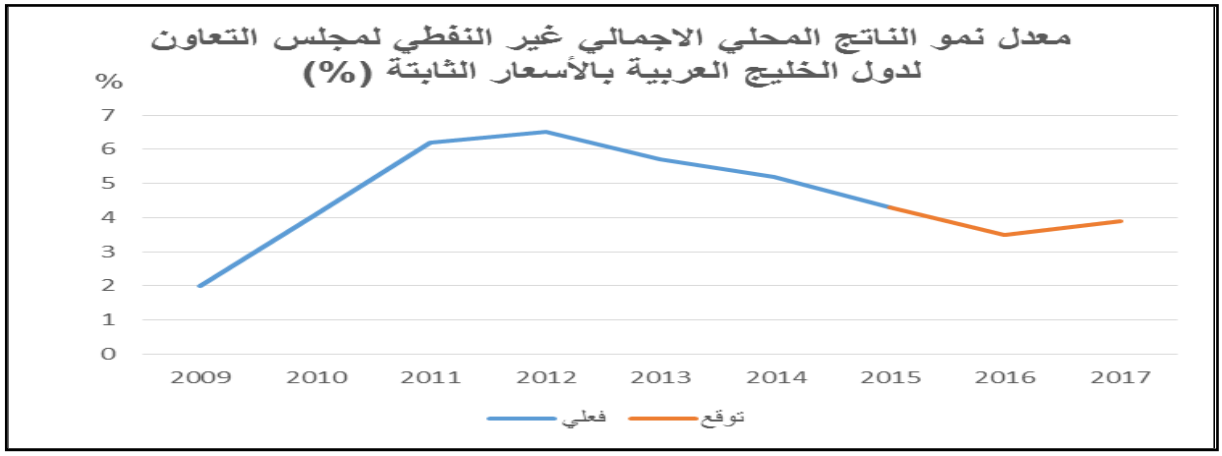

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آفاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج 2016-2017، أغسطس 2016، ص2.

- **أبرز العوامل التي ستؤثر على توقعات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وانعكاساتها على معدل التضخم في أسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون الخليجي:**

من المتوقع أن يتأثر نمو اقتصاد مجلس التعاون هبوطا في المدى القصير والمتوسط بعدة عوامل، أبرزها:

- استمرار تراجع أسعار النفط العالمية وما يترتب عليه من خفض للإنفاق الحكومي في دول المجلس.
- رفع سعر الفائدة للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي كسلسلة من عملية تطبيع السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية
- تراجع الاستثمار في القطاع الخاص
- ارتفاع تكاليف تمويل العجز في الميزان الحكومي.

وفي المقابل، من المتوقع أن تساهم العوامل التالية في زيادة الضغوط التضخمية على أسعار السلع والخدمات لدول مجلس التعاون:

- السياسات الحكومية المتعلقة بتخفيض الدعم على المنتجات البترولية،
- إجراءات زيادة الإيرادات العامة غير النفطية

- زيادة تكاليف تمويل القروض الشخصية والتجارية،
- اتجاه النمو التصاعدي في دول المصدرة للعمالة لمجلس التعاون مما يسبب ارتفاعا في أجور العمالة الوافدة في مجلس التعاون.

- **تركيب إجمالي الناتج المحلى الإجمالي لدول مجلس التعاون**

تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون باعتمادها المفرط على قطاع النفط والتعدين، ويظهر ذلك من خلال المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في تكوين الناتج المحلى مقارنة بباقي القطاعات. وسنحاول تبيان نسب مساهمة كل قطاع في إجمالي الناتج المحلى لدول المجلس من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): توزيع الناتج المحلي لدول مجلس التعاون حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية لسنة 2014

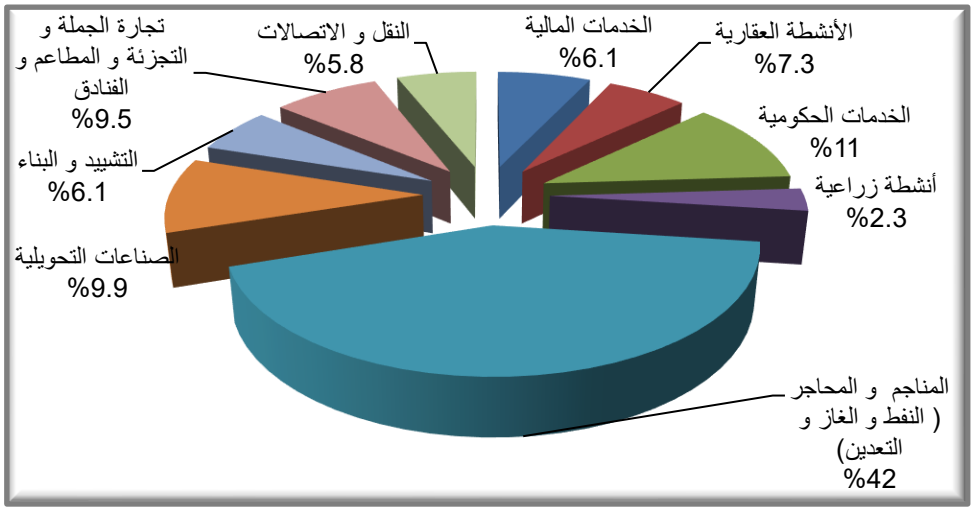

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكتاب الاحصائي السنوي 2014، العدد الأول أبريل 2016، ص 109.

من خلال الشكل السابق نلاحظ هيمنة قطاع (النفط والتعدين والغاز) على نسبة معتبرة في تكوين إجمالي الناتج المحلى لدول المجلس مقارنة بباقي القطاعات الأخرى حيث تراوحت نسبة مساهمته 42 % خلال سنة 2014، وهوما جعل قطاع النفط والتعدين يحتل المرتبة الأولى في تكوين إجمالي الناتج المحلي، أما فيما يتعلق بباقي القطاعات فإنها هي الأخرى بقيت تساهم مساهمة متواضعة في تكوين الناتج المحلى، إذ لم تتجاوز مساهمة قطاع الصناعات التحويلية 10 % خلال هذه السنة، رغم أنه يعد من القطاعات التي يتوقع أن تحدث تغيرا في هيكلة اقتصاديات دول مجلس التعاون وتخفض العبء عن قطاع النفط والتعدين في تمويل التنمية وتكوين الناتج المحلى، ثم تأتى مساهمة كل من تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، ثم قطاع التشييد والبناء بنسب قدرت على التوالي 9.5 % و6.1 % على التوالي، بينما نلاحظ أن مساهمة قطاع الزراعة دون المستوى المطلوب إذ أنها لم تتجاوز 2.3 % خلال هذه السنة، مما يدل على أن هذا القطاع لا زال لم يواكب متطلبات التنمية ولم يؤدى الدور

المنتظر منه في حل مشكلة الغذاء بالمنطقة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن إقليم مجلس التعاون يعد منطقة غير مناسبة للإنتاج الزراعي حيث تتميز تلك المنطقة بندرة المطر والحرارة المرتفعة للجو.

ثالثا: مؤشرات عولمة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:

لقد شهد العالم خلال السنوات الاخيرة نموا في حجم التجارة الدولية يفوق النمو في الناتج الإجمالي العالمي، فلقد كان النمو الحقيقي للتجارة السلعية العالمية في إجمالي صادراتها لسنة 2010 هو12.8 % كما يتوقع أن يكون النمو في الصادرات العالمية لسنتي 2013 و2014 بنسبة 7.5 % و6.9 % على التوالي، بينما كان نمو الناتج المحلى العالمي بنسبة 5 % سنة 2010 ويتوقع أن يرتفع بنسبة 4.4 % و4.5 % في سنتي 2013 و2014 على التوالي [1]، وهدا يعنى أن الدول اليوم أصبحت أكثر اعتمادا على التجارة الدولية مما كان عليه الحال في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر اندماجا أو تكاملا أو عولمة من السابق.

والعولمة ليست ظاهرة حديثة وإنما هي عملية مستمرة على المستويات اجتماعية وثقافية واقتصادية متعددة، **إلا** أنها برزت حديثا كظاهرة بسبب الثورة المعلوماتية وما أحدثته من قدرة على تسريع وتيرة الاتصالات والعلاقات الاقتصادية والثقافية منذ مطلع التسعينات. ونظرا لأن العولمة عملية مستمرة منذ أمد ليس بالقصير، فهل يمكننا قياس مدى تفاعل مجتمعات دول مجلس التعاون مع العالم من حولها؟ وكيف يمكن لهذه الدول أن تجعل اندماجها العالمي أو تفاعلها العالمي عامل دفع بدلا أن يكون معوقا لمسيرتها التنموية؟

وسنتناول في هذا الشأن بعض المؤشرات التي تمكن من قياس ذلك وسيتم التركيز على المؤشرين الرئيسين هما حجم التجارة الخارجية نسبة إلى النشاط الاقتصادي للمجتمع وحجم الاستثمارات الخارجية المباشرة.

- **التجارة الخارجية**

يعد اقتصاد دول مجلس التعاون اقتصادا منكشفا على العالم الخارجي، إذ يصل حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إلى مستويات مرتفعة نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي، فغالبا ما يتم قياس أهمية قطاع التجارة الخارجية في أي اقتصاد بمؤشر درجات الانفتاح أو الانكشاف التجاري على العالم الخارجي *، حيث يشير ارتفاع هذه النسبة الى عمق اعتماد الاقتصاد موضوع الدراسة على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته، وللحصول منها على حاجته من السلع سواءا كانت استهلاكية أو استثمارية. كما يشير ارتفاع نسب هذا المؤشر الى ضعف الناتج المحلى الإجمالي حيث يمثل في هذه الحالة بالنسبة لدول المجلس انكشافا تجاريا ناتج بالأساس من تصدير النفط الخام وبعض السلع المصنعة، مقابل استراد أنواع عديدة من السلع المصنعة الاستثمارية والاستهلاكية، وهو يبين في الوقت نفسه مدى حساسية الاقتصاد المحلى للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية، والسياسات التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات وغيرها

[1] التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لسنة 2011، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، (مركز أنقرة)، تركيا، ص ص 13، 19.

* درجة الانفتاح (الانكشاف) التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي على العالم الخارجي (%) تساوى نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي

الجدول رقم (01): درجات الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون على العالم الخارجي خلال الفترة 2001 – 2014

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2001	1.26	1.24	0.47	0.79	0.81	0.70
2002	1.23	1.30	0.49	0.76	0.78	0.66
2003	1.18	1.38	0.57	0.82	0.83	0.72
2004	1.23	1.25	0.54	0.82	0.82	0.71
2005	1.24	1.19	0.55	0.83	0.90	0.69
2006	1.39	1.26	0.61	0.84	0.90	0.76
2007	1.22	1.28	0.68	0.88	0.82	0.70
2008	1.28	1.35	0.77	0.91	0.77	0.80
2009	0.82	1.52	0.78	0.88	0.83	0.57
2010	0.86	1.45	0.84	0.97	0.81	0.57
2011	1.00	1.39	0.89	0.99	0.82	0.76
2012	0.95	1.04	0.76	0.94	0.74	0.68
2013	0.98	1.21	0.78	0.95	0.77	0.68
2014	1.07	1.28	0.83	0.97	0.78	0.53

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على:

- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2004 و2006، جداول متفرقة، مرجع سابق
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، لمحة إحصائية، لسنوات 2010و 2011 و2012، جداول متفرقة، مرجع سابق.
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، الكتاب الإحصائي السنوي لسنة 2014، العدد الأول أبريل 2016، ص 83.

توضح بيانات الجدول رقم (01) أن درجة انفتاح دول المجلس على العالم الخارجي عالية جدا، وخاصة إذا ما قورنت مع مثيلاتها في الدول النامية أو الدول الصناعية، إلا أن ارتفاع مستوى التجارة مع العالم الخارجي لا يعنى توجها واضحا نحو العولمة، حيث يتطلب انخراط دول المجلس في العولمة اتجاها مستمرا في تزايد حجم التجارة الخارجية بما يعكس انخفاضا في العوائق التجارية المحلية والخارجية.

تشير بيانات الجدول إلى أن نسب التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الإجمالي في ارتفاع لجميع دول المجلس، كما يلاحظ من الجدول أن متوسط درجات انكشاف اقتصاديات دول المجلس على الخارج قد تراوحت ما بين (1.27) في البحرين و(0.55) في السعودية كمتوسط خلال المدة 2001 – 2007، وهوما يوضح عمق اعتماد هذه الاقتصادات على الأسواق الخارجية في أكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالي، إذ يبين أهمية مستوى قطاع التجارة الخارجية في تلبية متطلبات اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

وبما أن هذه الدول تعتمد بشكل كبير على تصدير النفط الخام والبتروكيماويات وبعض المواد الأولية، ومن خلال ملاحظة درجات الانكشاف التجاري في الجدول أعلاه يتبين أن هناك انخفاضا في القيمة المضافة، يمكن تفسيرها بضعف القدرة الانتاجية في رفع مستوى الناتج المحلى الإجمالي، فضلا عن تقلب الايرادات الناجم عن التغيرات التي تحصل في أسعار صادراتها من هذه المواد، مما يبين انخفاض معدلات التبادل التجاري لدول مجلس التعاون لصالح الدول المتقدمة التي تتبادل معها تجاريا بشكل رئيسي

أما خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2014 فقد اتجه مؤشر الانكشاف التجاري الى الارتفاع – باستثناء البحرين –، وذلك بالرغم من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. إذ يعود ذلك إلى أن نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلى الإجمالي قد اتجهت الى الارتفاع، مما يؤكد استمرار وتزايد اعتماد اقتصاديات دول المجلس على التجارة الخارجية كنتيجة طبيعية لاختلال الهيكل الإنتاجي وعدم تنوعه. ولا شك أن تزايد متوسط درجات الانكشاف التجاري خلال المدة من 2008 – 2014 إنما يعود إلى تزايد عوائد الصادرات النفطية، التي تدفع الى ارتفاع مستوى الاستيراد، وهذا ما يشير إلى مدى الاختلال في الهيكل الإنتاجي، حيث الاعتماد بشكل كبير على سلعة تصديرية واحدة وهي النفط، مقابل استيراد أنواع عديدة من السلع المصنعة.

ونستخلص مما سبق أن اختلال الهيكل الإنتاجي في دول المجلس والاعتماد على صادرات النفط الخام قد رفع من مستوى الانكشاف التجاري ومستوى انفتاحها على العالم الخارجي وكذا مدى اعتمادها على الأسواق الخارجية، إذ يتبين جليا دور التجارة الخارجية في سد فجوة الاختلال الموجودة في قطاعات الانتاج المختلفة باستثناء النفط.

- **الاستثمارات الأجنبية**

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI مؤشرا دقيقا نسبيا مقارنة بنسب التجارة الخارجية لتحديد درجة انفتاح مجتمع ما على العالم الخارجي واتجاهه نحو العولمة. إن جذب استثمارات أجنبية بصورة كبيرة يعكس تحقيق مرحلة متقدمة نسبيا من التكامل الاقتصادي مع المجتمعات المشاركة ويمثل توجها واضحا تجاه الانفتاح والعولمة، حيث أن الزيادة في حجم السوق جنبا الى جنب، مع مبادرة التكامل الإقليمي، يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وذلك فقط في البلدان التي تقع ضمن اتفاق التكامل الإقليمي، والتي تقدم بيئة شاملة جاذبة

للاستثمار الأجنبي المباشر[1]، وبمتابعة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة الى دول مجلس التعاون خلال الفترة 1970- 2011 من خلال الجدول رقم (03) يمكن ملاحظة وجود زيادة ملحوظة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ويعود ذلك إلى التوسع في زيادة الاستثمار في الأنشطة البترولية أو الغازية أو تشييديه ليس لها صفة الاستمرارية وعلى ضوء ذلك يمكن الاستنتاج من بيانات الجدول بأن بيئة دول مجلس التعاون الاستثمارية بيئة مواتية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة أو على الأقل بصورة مستقرة وهو ما يوضح اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي نحو العولمة.

كما تشكل الاستثمارات الأجنبية أحد أهم مصادر تمويل التنمية في الدول النامية، وتسهم هذه الاستثمارات في تحقيق الشراكة العالمية من خلال توفير موارد تمويلية خارجية للدول المستقبلة لها وللأسواق المالية الدولية، كما تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية في الدول المستقبلة لها لأنها تنقل أنماطا جديدة في الإدارة والتنظيم، إضافة إلى إسهامها في نقل التكنولوجيا بما ينعكس إيجابا على معدلات الأداء الاقتصادي والانتاجية.[2]

أما تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (1970 – 2011) فقد بلغ إجمالها نحو265 مليار دولار. وقد مثلت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المملكة العربية السعودية نحو43.3 % من مجموع الاستثمارات الواردة إلى دول المجلس، ثم جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة 28.5 % تليها دولة قطر بنسبة 12.1 %، فمملكة البحرين بنسبة 8.8 % ثم سلطنة عمان بنسبة 6.1 % وأخيرا دولة الكويت بنسبة 1.2 %، وذلك كما يتضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1970– 2011)

الدولة	المبلغ بالمليار دولار	النسبة من الإجمالي
المملكة العربية السعودية	114.7	% 43.3
الإمارات العربية المتحدة	75.4	% 28.5
قطر	31.9	% 12.1
مملكة البحرين	23.2	% 8.8
سلطنة عمان	16.3	% 6.1

[1] Blomstrom , M and Kokko , (Regional integration and foreign direct investesment) , Stokholm School of Economics , Working Paper Series in Economics and Finance 172 Sweden , 2003 .

[2] نوازد عبد الرحمان الهيثي ، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى تحقيق الشراكة العالمية فى التنمية (دراسة تحليلية) ، مجلة رؤى استراتيجية ، مارس 2013 ، ص 53 .

الكويت	3.1	% 1.2
إجمالي التدفقات لدول المجلس	264.6	%100

المصدر: نوازد عبد الرحمان الهيثى، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية (دراسة تحليلية)، مجلة رؤى استراتيجية، مارس 2013، ص 54.

ولقد حققت هذه الاستثمارات فرص عمل كبيرة للعمالة الأجنبية، التي أسهمت بدورها في تنمية دولها من خلال تحويلاتها المالية، التي شاركت في مجالات اقتصادية متنوعة، وخاصة مجال التنمية البشرية.

- **التعريفة الجمركية:**

التعريفة الجمركية في دول مجلس التعاون والتي تتفاوت بين 4 % و20 % والتي انخفضت إلى ما بين 5 % و10 % في ظل الاتحاد الجمركي الذى تمت الموافقة عليه في سنة 2002. فهذه التعرفة تعتبر منخفضة مقارنة بالتعرفة السائدة في بقية دول العالم خاصة الدول النامية منها، وهذا طبعا يساعد على سهولة حركة السلع والخدمات من وإلى المنطقة.

- **الإعتماد على العمالة الأجنبية:**

نتيجة لصغر حجم سكان دول المجلس، فإن هذه الدول ظلت دائما معتمدة على العمالة المهاجرة من الدول العربية وغير العربية لتلبية حاجاتها من المهارات المختلفة، وتشير أحدث الارقام المتوفرة إلى أن العمالة الوافدة في دول المجلس تمثل أكثر من 72 %من إجمالي العمالة، وتساوى حوالى 95 % من العمالة في القطاع الخاص.

رابــعا: الفرص والتحديات التي تفرضها العولمة على اقتصاديات دول مجلس التعاون

يتضح مما سبق أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هي على درجة كبيرة من الاندماج في الاقتصاد العالمي. ولكن الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من هذا الاندماج أمران مختلفان، مما يحتم علينا أن نتساءل عن مدى تمكن هذه الدول عبر السنوات الماضية من الاستفادة من اندماجها العالمي في تحقيق أهدافها التنموية وعلى رأسها: بناء الانسان المنتج وتنويع مصادر دخلها ليصبح نموها ذاتيا وغير متذبذب. وأن تتمكن من تعظيم منافعها في اندماجها في الاقتصاد العالمي وذلك في ظل ما تتيحه العولمة من فرص وما تفرضه من مخاطر وتحديات خاصة في ظل المتغيرات الجارية إقليميا ودوليا وهذا ما سيتم توضيحه من خلال ما يلى:

1- النمو الاقتصادي:

إن الأصعب من تحقيق النمو الاقتصادي هو استمراريته والحفاظ عليه، وهذا صحيح بالنسبة الى الدول مجلس التعاون الخليجي التي حققت نموا اقتصاديا مرتفعا في الفترة الأخيرة حتى سنة 2014 بعد ارتفاع أسعار النفط الخام، ولكن هذه الدول حققت معدلات نمو منخفضة في السنتين الأخيرتين. حيث يشير تقرير صندوق النقد الدولي الى أن دول مجلس التعاون وغيرها من الدول المنتجة للنفط حدث فيها تراجع في نمو دخل الفرد الحقيقي فيها خلال هذه الفترة الأخيرة وحققت نموا متواضعا عما كانت تحققه سابقا، الأمر الذي كان له كبير الأثر في

الأداء الاقتصادي الضعيف لما يعرف بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة المذكورة، ونتيجة لارتباط دول هذه المنطقة بالاقتصادات النفطية. وبالرغم من أن آفاق النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بأنها موجبة، إلا أنها تتأثر بالتطورات العالمية والإقليمية، ولايزال النمو إيجابيا في هذه الدول برغم تباطؤ وتيرته مقارنة بمعدلاته التي كانت قوية للغاية في 2010 – 2011، ومن المتوقع أن يظل يحظى بدعم جيد في الفترة المقبلة بفضل ارتفاع مستوى الثقة وبدء تنفيذ مشروعات كبيرة في مجال البنية التحتية، ولا يزال مسار أسعار النفط هو المصدر الرئيسي لعدم اليقين في المنطقة، وإن كانت بلدانها ستتأثر أيضا بالتقلب المتزايد في أسواق المال العالمية واتساع نطاق الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط [1].ويتوقع تزايد بطء النمو على مستوى المنطقة سنة 2013 و2014، كذلك يتوقع اتساع إجمالي الناتج المحلى الحقيقي بنسبة 3.7 % مع توقع أن يكون النمو أضعف سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 في خمسة من بلدان المجلس، ومن المتوقع أن تشهد الكويت والمملكة العربية السعودية تباطؤ ملحوظ في النشاط الاقتصادي، إذ قاما هذان البلدان بتقليص إنتاجهما النفطي في مطلع سنة 2013.كما يتوقع في ظل نمو الاقتصاد غير النفطي المطرد نمو إجمالي الناتج المحلى الكلى بما يزيد قليلا عن 4 %. مما يؤدى إلى تزايد فرص العمل بدرجة كبيرة.[2]

وتشير مصادر أخرى إلى أن من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تراجعت فيها الانتاجية الكلية هي الدول النفطية كما أن المؤشرات المستقبلية للسنوات العشر القادمة لا تدعو إلى التفاؤل كثيرا في ظل اعتماد هذه الدول على النفط الخام، فتقارير البنك الدولي تؤكد أن التراجع العالمي في النمو الاقتصادي سيؤثر سلبا في كل من أسعار النفط وصادراته. وبالتالي فإن هذه التوقعات تشير إلى أن النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون خلال الحقبة القادمة لن يزيد على 2.6 % سنويا مما يعنى تراجعا في دخل الفرد الحقيقي بما يعادل 0.4 %، هذا إذا أخذنا في الاعتبار النمو السكاني. ويعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة حتى بالدول الأخرى في المنطقة التي من المتوقع أن تحقق نموا قدره 3.1 % سنويا خلال الفترة نفسها. وهذا المعدل الأخير يعتبر بدوره أقل معدل في العالم باستثناء معدل النمو في بعض الدول الإفريقية الأكثر فقرا في العالم.

2– التجارة:

اقتصادات مجلس التعاون الخليجي هي اقتصادات صغيرة ومنفتحة على العالم الخارجي حتى قبل الحقبة النفطية، وهذا عندما كانت هذه الاقتصادات تعتمد على تجارة اللؤلؤ والذي كان يباع في الدول المجاورة كالهند وغيرها من الدول من أجل الحصول على العملة الأجنبية اللازمة لشراء الحاجات الأساسية في تلك الفترة. ومع اكتشاف النفط وتراكم ايراداته النفطية تعمق انفتاح هذه الدول على الاقتصاد العالمي وزاد حجم التجارة وتنوعها مع العالم الخارجي، حيث أصبحت هذه الدول تصدر نفطها مقابل استيراد حاجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسطية واستيراد العمالة، ذلك بالإضافة إلى تصدير الفوائض النفطية إلى أسواق المال العالمية وغيرها من صور

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات فى دول مجلس التعاون الخليجي، صندوق النقد الدولي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 5 أكتوبر 2013، ص 3 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص 8.

الاندماج. وكان من المتوقع أن يؤدى تحرير تجارة هذه الدول وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي الى تحقيق عدة مكاسب، خاصة إذا توفر الإطار المؤسسي الصحيح والسياسات الفعالة، ينتج عنها نمو اقتصادي ذاتي مرتكز على عنصر بشري منتج وهيكل اقتصادي متنوع. ومن هذه المكاسب توفير الأسواق لمنتجات دول مجلس التعاون كالنفط الخام والغاز والصناعات القائمة عليهما، حيث تمتع هذه الدول بميزة نسبية في انتاجها، وتعريض المنتجات المحلية لدرجة من المنافسة من المنتجات العالمية الأمر الذي يساعد على الارتقاء بإنتاجية هذه المنتجات المحلية وجودتها وتقليل أسعارها

ولكن ما مدى تحقق المكاسب المتوقعة من اندماج دول المجلس في الاقتصاد العالمي؟ لا شك في أن دول المنطقة قد حققت مكاسب كثيرة من اندامجها في الاقتصاد العالمي سواء توفير الأسواق لبيع نفطها الخام أو شراء جميع حاجاتها من السلع والخدمات كما ذكرنا سابقا. وهذا هو سبب ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي خلال حقبة السبعينات، غير أن المتأمل لحقيقة هذه الاقتصادات يدرك أن جهود التنمية التي استغرقت أكثر من ربع قرن لم تحقق الأهداف الفعلية للتنمية في هذه الدول، ومن أهمها بناء الانسان المنتج وتنويع مصادر الدخل للاستعداد لمرحلة ما بعد النفط. فالنمو الاقتصادي الذي حققته هذه الدول اتصف بالاعتماد على النفط وتذبذبات إيراداته نتيجة للتقلبات المستمرة في أسعار النفط. بالإضافة إلى هذا التذبذب في أسعار النفط، عانت هذه الدول من تراجع نصيبها من الانتاج العالمي للنفط بحوالي 50 %، ولقد ساهم التقدم التكنولوجي في تحفيز النمو السريع في انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط والغاز الطبيعي غير التقليديين من (تكوينات صخرية)، ومن المحتمل أن تستمر طفرة الطاقة في الفترة القادمة، وإن كانت أجواء عدم اليقين بشأن نتائجها كثيفة، وقد تكون انعكاساتها على أسواق الطاقة العالمية كبيرة، فبينما واجهت أسواق النفط ضائقة مؤخرا نتيجة لانخفاض الاسعار فمن المحتمل ان تواجه دول مجلس التعاون المنتجة للنفط عرضا مفرطا في السوق على امتداد السنوات القليلة القادمة، حيث تشير توقعات وكالة معلومات الطاقة (EIA) خلال المدى المتوسط للفترة (2004- 2018)، إلى ارتفاع انتاج النفط والغاز الطبيعي من مصادر غير تقليدية بمقدار 15 % أخرى على امتداد الخمس سنوات القادمة.[1]

وبالإضافة إلى ذلك إخفاق السياسات التنموية وعدم توفر المؤسسات الفعالة، قد أدت جميعها الى اعتماد هذه الدول على النفط كمصدر للدخل والانتاج والايرادات والصادرات، في الوقت الذي كان فيه تنويع الصادرات في دول شرق آسيا نحو السلع المصنعة هو المحرك الأساسي لنمو صادراتها ونموها الاقتصادي الذاتي، واستطاعت الدول المسماة بنمور آسيا أن ترفع حجم صادرتها الصناعية بأربعة أضعاف معدل نمو الصادرات الصناعية لليابان. وحققت بقية دول آسيا (ماليزيا، أندونوسيا، وتايلاند) معدلات قريبة في صادراتها الصناعية.

إذا كيف يمكننا تفسير هذا التفاوت في استفادة كل من دول مجلس التعاون الخليجي ودول شرق آسيا من العولمة أو الانفتاح على الاقتصاد العالمي في تصحيح هياكلها الانتاجية وتنويع صادراتها إلى بقية الدول، مما جعل دول

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات فى دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 7.

آسيا تحقق نموا ذاتيا دائما، وهياكل اقتصادية متطورة وقادرة على امتصاص الصدمات الخارجية، كما ظلت دول المجلس أسيرة الاعتماد على النفط وحده وتعرضت لتقلبات دائمة وعميقة في معدلات نموها وإخفاقها في تحقيق هياكل متنوعة الانتاج؟

3- الاستثمارات

حركة رؤوس الأموال أو الاستثمارات هي مؤشر آخر من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستثمارات المباشرة تلعب دورا أساسيا في توفير الخبرات الادارية والتقنيات المتطورة والأسواق وزيادة الصادرات والانتاج [1]. ففي كوريا على سبيل المثال كان نصيب الشركات الأجنبية يتفاوت ما بين 65 % و73 % من المنتجات الالكترونية والكهربائية [2]. غير أنه من الناحية الواقعية، فإن عددا قليلا من الدول النامية استطاعت استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن أهمها: البرازيل، إندونيسيا، ماليزيا، المكسيك، وتايلند. وقد استطاعت الصين في بداية التسعينات أن تنضم إلى أهم 12 دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد كان حجم هذه الاستثمارات في الصين حوالي 265.7 مليار دولار خلال سنة 1998 وحده. وفي منتصف التسعينات قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية بحوالي 1.5 ألف مليار دولار كان نصيب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منها لا يتجاوز 5 %. وهذا يعنى أن دول مجلس التعاون لم تستطع استقطاب أي نسبة تذكر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه السنوات باستثناء القطاع النفطي الذي يبقى منفصلا وقليل التأثير في القطاعات الأخرى. بل والأكثر من ذلك فإن دول المجلس كانت دولا طاردة لرؤوس الأموال، حيث أن أرصدتها المستثمرة في الخارج تقدر في الوقت الحالي بأكثر من 500 مليار دولار، إذا فدول المجلس لم تحقق استقطابا كبيرا للاستثمارات الأجنبية، وذلك لعدة أسباب أهمها: القيود الكثيرة على حرية الاستثمار والتملك، وضعف البنية الأساسية، وعدم استقلالية القضاء ومحدودية الفرص الاستثمارية.

4- البطالة:

بعد آخر من أبعاد العولمة هو حركة العمالة بين الدول والتي تحقق مكاسب لكل من دول الارسال والاستقبال، فهي لها أثر إيجابي على المهاجرين من خلال زيادة مداخيلهم وعلى دولهم من خلال التحويلات، أما دول الاستقبال فإنها تحصل على حاجاتها من المهارات المختلفة وبأجور منخفضة. وتمثل تجربة دول المجلس مثالا صارخا على هذا البعد من أبعاد العولمة. فبعد ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينات تبنت دول المجلس مشاريع تنموية طموحة أهمها , مشاريع البنية الأساسية وما كان لها أن تتحقق لولا الاعتماد على العمالة الوافدة القادمة من الدول العربية وغير العربية. في الوقت نفسه كانت النظم التعليمية تتوسع بمعدلات عالية، غير أن التوسع في هذه النظم التعليمية لم يكن في إطار رؤية تنموية واضحة وقد تخللته بعض السياسات التي بدأت آثارها السلبية تبرز في سوق العمل، ومن هذه السياسات الخاطئة ضمان الوظائف لخريجي الجامعات. فبعد سنة 2000 بدأت دول

[1] Eduardo Borenztein ,José de Gregorio and jongwha lee , (how does foreign Direct Investment Affect Growth ?), journal of international Economics, june1998 , p 115 .

[2] R.lipsey, the Role of foreign Direct investment in international capital flows, working paper series , 7094(combridge, MA: NBER,2000, p 74 .

المجلس تعاني من بطالة متنامية بين أبناء دول مجلس التعاون تقدر بحوالي 475000 أو3.7 % من إجمالي القوى العاملة في دول تمثل فيها العمالة الوافدة حوالى 72 % من إجمالي العمالة، وحوالى 95 % من العمالة في القطاع الخاص. وذلك لأن سياسة ضمان الوظائف جعلت الطلبة الجامعيين في مجتمع الوفرة يتجهون إلى الجامعات بحثا عن أي شهادة وبأية طريقة ممكنة، بدلا من أن يحسنو اختيار التخصصات ويكسبوا المهارات والمعرفة ذات الانتاجية العالية. وبالتالي عند تشبع القطاع الحكومي الذى ليس فيه ربط بين الأجر والانتاجية بخريجي الجامعات، لم يستطع القطاع الخاص لصغر حجمه واهتمامه بمعايير الانتاجية أن يستقطب هؤلاء الخريجين لأن مهاراتهم وتكوينهم لا يتناسب مع ما هو ممكن في القطاع الخاص، الأمر الذى أدى إلى ظهور هذا النوع من البطالة الهيكلية في السنوات الأخيرة، وحل هذه المشكلة يتطلب في اعتقادنا العمل على غير جبهة بدءا بإصلاح النظام التعليمي، بغلق فجوة الحوافز بين القطاع الحكومي والخاص، وانتهاء بتدريب هؤلاء العاطلين على مهارات مطلوبة في القطاع الخاص.

5– الإصلاحات: تفتقر هذه الدول إلى الكثير من الاصلاحات الداخلية سواءا كانت اقتصادية أو غير اقتصادية والتي من أهمها ما يلي:

– إصلاح الأنظمة السياسية: إن التجارب السابقة تؤكد أن الأنظمة السياسية الحالية لا يمكن أن تقود مسيرة تنموية جادة وفاعلة ما لم يتم تطوير الأنظمة نفسها، ومن بين هذه الاختلالات الواضحة للعيان نجد أن حجم القطاع الحكومي في هذه الدول يعتبر مرتفعا كثيرا حتى بالمعايير الدولية، فهذا القطاع يصل أحيانا إلى 60 % من قيمة الناتج المحلى الإجمالي، وأكثر من ذلك في حجم التوظيف. هذه الهيمنة في القطاع الحكومي لم تساعد على تطور القطاع الخاص، بل إن هيمنة الحكومات امتدت الى مراكز الأبحاث والأندية الرياضية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، مما أدى في كثير من الأحوال إلى هدر الموارد وتفشى الفساد وغياب الرأي الآخر، وحتى الدور المحدود للقطاع الخاص والذي لا تتعدى مساهمته في الاستثمار الكلى نسبة 45 % تتركز في النشاطات التي لا تدخل في التجارة الدولية كقطاعي السكن والعقارات، وذلك على حساب قطاعي الصناعة والخدمات التي تكمن فيها إمكانيات التصدير. وهذا ما جعل هذه الدول تنتهج استراتيجية التسويق للخصخصة والتي يتراوح معدل نموها مؤخرا ما بين 1% و2% وهو معدل منخفض جدا إذا ما قورن مع دول أخرى.

–توطين التقنية وتدريب العمالة: بالنسبة إلى كثير من الاقتصاديين يعتبر التقدم التقني أهم مصدر للنمو الاقتصادي لأنه يساعد المجتمع على تحويل الموارد التي يملكها الى سلع وخدمات. فالتطور التقني يتمثل عادة في الطرق جديدة ومتطورة للقيام بالمهام الاقتصادية التقليدية كبناء المساكن والزراعة والغذاء وصناعة السيارات[1].

ولكن للأسف فدول مجلس التعاون الخليجي ليس لها دور يذكر في انتاج المعارف أوفي التطور التقني، حيث أن أكثر من 80 % من البحث والتطوير والنشر العلمي على مستوى العالم يتم في الدول الصناعية [2]. وهذا يعنى أن

[1] Micheal P Todaro , Economic Development, 5 ed, new York , london , longman , 1994 , p 103 .

[2] World Bank , World Development Report 1998/1999 : knowledge for Development (Washington , DC : Oxford University Press , 1999) , p 27 .

هذه الدول يجب أن تبدأ ببناء قاعدتها العلمية بالاعتماد على الدول الصناعية كخطوة أولى نحو توطين هذه التقنية، واستيراد التقنية يتم عادة عن طريق التجارة الدولية والحصول على الرخص للاستفادة من التقنيات التي تم تطويرها في مكان آخر وعن طريق الاستثمارات الاجنبية المباشرة. وبعد استيراد التقنية لابد من توطينها حتى تناسب متطلبات التنمية المحلية، وهذا يتطلب بدوره تدعيم البحث العلمي المحلى والذي لا يتحقق إلا بموارد بشرية عالية التعليم والتدريب، وهو أمر يتطلب مساهمة القطاع الحكومي والخاص معا. وحتى يتم هذا التطور المعرفي والتقني لابد لهذه الدول من زيادة الانفاق على البحث العلمي حيث أن الدول الصناعية تنفق ما يقارب 2.5 % من ناتجها المحلى الإجمالي على البحث والتطوير بينما لا تزيد هذه النسبة في الدول النامية عن 0.5 %. كما لابد لهذه الدول كذلك أن تحدث نقلة نوعية في أنظمتها التعليمية بمراحلها المختلفة، وذلك لتوفير المهارات التي التعامل مع تقنية المعلومات المتطورة، ولا بد أن يزداد التركيز كذلك على التخصصات التي تفعل النمو الاقتصادي كالرياضيات والعلوم والهندسة. كما ينبغي أن يكون للقطاع الخاص مشاركة متزايدة في بناء هذه القاعدة العلمية كما حصل في كل من السنغافورة وكوريا وتايوان في السنوات الأخيرة.

6- تعميق التكامل الاقتصادي: على الرغم من وفرة الاحتياطات النفطية لدى دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن التنمية في هذه الدول مازال يعترضها معوقان أساسيان: وهما ندرة الموارد الأخرى غير النفط الخام ومحدودية السوق بسبب صغر الأحجام السكانية لهذه الدول. ومن أجل أن تقوم هذه الدول بتحقيق أهدافها التنموية المذكورة سابقا يتحتم عليها أن تصلح من مسارها التنموي في السنوات القادمة ويتأتى ذلك من خلال تعميق التكامل الاقتصادي، فبعد أن انتقلت هذه الدول منذ بداية سنة 2003 من منطقة التجارة الحرة، إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، ثم انتقلت بعد ذلك إلى مرحلة السوق الخليجية المشتركة سنة 2008، عليها الآن التعجيل بتنفيذ المرحلة الأخرى والمضي قدما نحو توحيد العملة الذي تقرر تنفيذه سنة 2010. ولا شك أن هذا التكامل له مكاسب متعددة أهمها ما يلي:

- إن تعميق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول يسهل عملية التفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية ويقوى الموقف التفاوضي لها، وبالتالي فرص تحقيق المكاسب، حيث أن هذه الدول سيمثلها وفد واحد بدلا من ستة وفود.[1]
- إن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية يحق لها أن تقيم تكتلات إقليمية فيما بينها طالما أنها لا تؤدى إلى زيادة معدل التعرفة الجمركية مع بقية العالم. وهذا بالفعل ما حصل في دول المجلس عندما قررت أن التعرفة الجمركية للاتحاد الجمركي الذى تشكل حديثا ستتفاوت بين 5 % و10 % وهي معدلات أقل بكثير من متوسط التعرفة التي كانت سائدة قبل تشكيل الاتحاد الجمركي.

[1] Miles Kahler , International Institutions and the political Economy of Integration , Integrating National Economics (washington , DC : BrookingsInstitution , 1995

- هذا التكامل سيوسع حجم السوق الإقليمي مما سيساعد هذه الدول على الاستفادة من وفورات الحجم وتقليل تكاليف الانتاج وزيادة القدرة التنافسية واستقطاب الاستثمارات الخارجية وعودة رؤوس الأموال المحلية، نظرا لتزايد فرص الاستثمار.
- إن هذا التكامل سيقلل من احتمالات الخلافات والصراعات بين هذه الدول، وبينها وبين الدول المجاورة، لأن هذا التكامل يوجد تشابكا في المصالح يجعل النزاعات مكلفة جدا.

الخلاصة:

بدأت الجهود لقيام مجلس التعاون مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر سنة 1980، وفي القمة الخليجية التي عقدت في ماي 1981 تم إقرار النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فبعد قيامه عمل على تحقيق مجموعة من الأهداف تركز في مجملها على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول المجلس نظرا للتحديات التي تواجهها هذه المنطقة من جهة وما تفرضه متطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة من جهة أخرى، حيث تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون بسيادة القطاع النفطي أي الاعتماد المفرط على قطاع النفط والعمالة الأجنبية، والتبعية الاقتصادية ومحدودية الاستثمارات الاجنبية وتسرب رؤوس الأموال الوطنية، بالإضافة إلى تعاظم تحديات الأمن المائي والغذائي وضعف حجم الاسواق الداخلية وارتفاع الانفاق الاستهلاكي والانكشاف التجاري الخارجي، دون أن نغفل التحديات الخارجية التي تفرضها العولمة على هذه الدول خاصة فيما تعلق بعلاقاتها مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية للدول المتقدمة والمنظمات الدولية وما لها من آثار وانعكاسات متعددة على اقتصاديات هذه الدول. وفي ظل هذه الأسباب وغيرها سعت دول مجلس التعاون لدفع مسار تكاملها باعتباره ضرورة حتمية في ظل هذه التحولات، فتمت بذلك المصادقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981، ثم المصادقة على الاتفاقية الاقتصادية الثانية في 2001 تمهيدا لقيام اتحاد جمركي في جانفي 2003 وبعدها السوق الخليجية المشتركة في نهاية سنة 2007، والتكامل النقدي في موعد لا يتجاوز الفاتح من جانفي 2010.

إذا فتحديات العولمة ما هي إلا فرصة لبناء التكامل الاقتصادي بين دول المجلس من أجل كسب رهان التحدي لا يعنى بها الدخول في معركة اقتصادية تحقق فيها نصرا، كما لا يعنى أن تتساوى اقتصاداتها بين لحظة وضحاها مع اقتصاديات الدول الكبرى، فمواجهة العولمة بعقلية ثورية انقلابية كما يحدث الآن في بعض الدول العربية لن يمكنها من كسب الرهان، ولكن مواجهة العولمة الاقتصادية تحتاج إلى استراتيجية إصلاح وطني مكثفة وسريعة، ذات بعد إقليمي تحدد فيها أهدافا قابلة للتحقق، فالعولمة تشكل تحديا متعدد الأبعاد. وبما أنهم غير منتجين لها ولا فاعلين فيها إلا بأضيق الحدود فما عليها إلا النهوض بإمكانيتها الاقتصادية والبشرية لجعل وقع العولمة أقل خطرا عليها، ودول مجلس التعاون الخليجي قادرة على الدخول في عصر العولمة بثقة أكبر إن تمكنت من تفعيل مشاريعها الوحدوية السياسية والاقتصادية والنقدية بأسس جديدة ترتكز أكثر على اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ورؤى ذكية ومحكمة وذو بعد استراتيجي.

قائمة المراجع:

1- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2014

2- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية لسنة 2012

3- الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة " الجات " وانعكاساته على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، صناعة البتروكيماويات، مارس 1997.

4- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، النشرة الاقتصادية لسنة 2002

5- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء،" دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية "، العدد الثالث، ديسمبر 2012.

6- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لمحة إحصائية 2012

7- الأمانة العامة لمجلس التعاون، النشرة الإحصائية، سنة 2007

8- التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لسنة 2011، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، (مركز أنقرة)، تركيا

9- رجب يحي حلمى، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسات قانونية، سياسية، اقتصادية، مكتبة دار العروبة، الكويت،1983.

10- عبد الله فهد النفيسى، (مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسى والاستراتيجى)، مجلة الخليج العربي، العدد 1 سنة 1983.

11- عطية حسين أفندى عطية، مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي، مجلة التعاون، العدد 13، آذار / مارس 1989.

12- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي، صندوق النقد الدولي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 5 أكتوبر 2013.

13- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، مركز المعلومات، الطبعة الرابعة، الرياض، 2009

14- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آفاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج 2016-2017، أغسطس 2016.

15- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكتاب الاحصائي السنوي 2014، العدد الأول أبريل 2016.

16- المركز الاحصائي لمجلس التعاون، الكتاب الاحصائي السنوي، سنة 2016

17- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الإحصائيات، (www.oapecorg.org/ar/statistics) تاريخ الإطلاع: 03 / 08 / 2010

18- نايف على عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (من التعاون إلى التكامل)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28).

19- نوازد عبد الرحمان الهيثى، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية (دراسة تحليلية)، مجلة رؤى استراتيجية، مارس 2013.

20- Eduardo Borenztein ,José de Gregorio and jongwha lee , (how does foreign Direct Investment Affect Growth ?), journal of international Economics, june1998

21- Blomstrom , M and Kokko , (Regional integration and foreign direct investesment) , Stokholm School of Economics , Working Paper Series in Economics and Finance 172 Sweden ., 2003

22- Micheal P Todaro , Economic Development, 5 ed, new York , london , longman , 1994.

22- Miles Kahler , International Institutions and the political Economy of Integration , Integrating National Economics (washington , DC: BrookingsInstitution , 1995
23- R.lipsey, the Role of foreign Direct investment in international capital flows, working paper series , 7094(combridge, MA: NBER,2000.
24- World Bank , World Development Report 1998/1999: knowledge for Development (Washington , DC: Oxford University Press , 1999).